

Distr.: General
3 September 2014
Arabic
Original: English



رسالة مؤرخة ٣ أيلول/سبتمبر ٢٠١٤ موجهة إلى الأمين العام من الممثل
الدائم للولايات المتحدة الأمريكية لدى الأمم المتحدة

يشرفني أن أحيل إليكم الورقة المفاهيمية المرفقة من أجل اجتماع القمة المقبل لمجلس
الأمن فيما يتعلق بموضوع "الأخطار التي تهدد السلام والأمن الدوليين من جراء الأعمال
الإرهابية" الذي سيعقد في ٢٥ أيلول/سبتمبر ٢٠١٤ (انظر المرفق).

وأرجو ممتنا تميم هذه الرسالة ومرفقها باعتبارهما وثيقة من وثائق مجلس الأمن.

(توقيع) سامانتا ج. باور
سفير الولايات المتحدة لدى الأمم المتحدة



الرجاء إعادة استعمال الورق



مرفق الرسالة المؤرخة ٣ أيلول/سبتمبر ٢٠١٤ الموجهة إلى الأمين العام من
الممثل الدائم للولايات المتحدة الأمريكية لدى الأمم المتحدة
اجتماع القمة لمجلس الأمن بشأن المقاتلين الإرهابيين الأجانب
ورقة مفاهيمية

في أيلول/سبتمبر، سيستضيف باراك أوباما، رئيس الولايات المتحدة، اجتماع قمة
لمجلس الأمن يُعقد على مستوى رؤساء الحكومات للتركيز على التهديدات الحادة الناشئة التي
يطرحها المقاتلون الإرهابيون الأجانب.

ونحن نقترح أن يعتمد المجلس، في اجتماع القمة، قرارا للتصدي لظاهرة المقاتلين
الإرهابيين الأجانب والتشديد على ضرورة أن تتوفر لدى الدول الأدوات اللازمة لتعبئة
الموارد من أجل المساعدة على منع المقاتلين الإرهابيين الأجانب من السفر وحماية الدول من
الأخطار الإرهابية الناجمة عن ذلك. ونظرا إلى خطورة هذه التهديدات وتعقيدها، يجدر
بالمجلس أيضا التأكيد على الحاجة الماسة إلى مجاهدة التطرف العنيف الذي يؤجج النزعة إلى
التغيير الجذري لدى هؤلاء المقاتلين، وإيجاد السبل الفعالة لتقويض قدرتهم على ارتكاب
الأعمال الإرهابية.

المقاتلون الإرهابيون الأجانب: تهديد متنام

على الرغم من أن مشكلة الإرهابيين الذين يسافرون للضلوع في نزاعات أجنبية
ليست جديدة، فإن هذا التهديد أصبح خطيرا في الآونة الأخيرة، مع تدفق المقاتلين على نحو
لم يسبق له مثيل، وقيام الشبكات التي تيسر تأجيج نزاعات متعددة في سائر أرجاء العالم،
مثلما يجري في منطقة القرن الأفريقي، وليبيا، واليمن، والعراق، وأفغانستان، والجمهورية
العربية السورية، وأماكن أخرى. وقد أدى انطلاق المقاتلين الإرهابيين الأجانب دورا جدّ
ضار في الشرق الأوسط، حيث انضم آلاف من المقاتلين في المنطقة وخارجها إلى الجماعات
الإرهابية من قبيل الدولة الإسلامية في العراق والشام وجبهة النصرة. ولا يعمل المقاتلون
الإرهابيون الأجانب على تصعيد النزاعات القائمة فحسب، بل كثيرا ما يعودون إلى الوطن
وقد اكتسبوا مهارات وارتباطات جديدة؛ مضاعفين من خطر نشوب الهجمات الإرهابية
على الصعيد المحلي. ويمكن للشبكات الإرهابية التي تتشكل في النزاعات التي تنشب الآن أن
تطرح تهديدا يمتد عقودا مقبلة.

وفي الوقت الذي يتزايد فيه هذا الخطر، يجب أن يضع المجتمع الدولي وسيلة التصدي له ومواكبته. وعلى الدول أن تسن القوانين واللوائح المناسبة لمعالجة أمر المقاتلين الإرهابيين الأجانب داخل أراضيها، فضلاً عن اتخاذ التدابير المناسبة لمنع مرورهم عبر الحدود. ويجب اتخاذ المزيد من الإجراءات لتعبئة الموارد واستحداث أدوات على الصعيد الوطنية والإقليمية والدولية للتصدي لهذه الظاهرة، إلى جانب كفالة توافر الآليات السليمة للدول لمنع مجاهمة إمكانات تطرف من يمكن أن يصبحوا من المقاتلين الإرهابيين الأجانب، ويمكن لاجتماع القمة لمجلس الأمن على مستوى عال أن يعطي لهذه الجهود دفعة كبرى، ويحفز الأنشطة على جميع المستويات للتصدي لمشكلة هؤلاء المقاتلين والارتقاء بالتنسيق فيما بين الحكومات والمؤسسات المتعددة الأطراف.

إطار لمواجهة خطر المقاتلين الإرهابيين الأجانب

ينبغي على مجلس الأمن، مع تنامي هذا الخطر، أن يشحذ ويعزز الإطار القائم لمكافحة الإرهاب من أجل التصدي بصورة مباشرة لخطر المقاتلين الإرهابيين الأجانب. ويفرض قرار مجلس الأمن ١٣٧٣ (٢٠٠١) بالفعل التزامات على الدول بأن تتخذ إجراءات معينة لقمع الإرهاب ووضع حد لتجنيد أعضاء الجماعات الإرهابية، ومنع تحركات الإرهابيين، وتقديم الإرهابيين إلى العدالة. ويمكن لقرار جديد أن يعزز هذه الالتزامات ويوضحها فيما يتعلق بالمقاتلين الإرهابيين الأجانب، فضلاً عن تشديد المعايير والتوقعات المتعلقة بتعاون الدول وغيرها من الإجراءات اللازمة لمواجهة المقاتلين الإرهابيين الأجانب.

ولا يمكن معالجة ظاهرة المقاتلين الإرهابيين الأجانب عن طريق الوسائل الأمنية وحدها. وينبغي لمجلس الأمن أن يسلم بأن مكافحة التطرف العنيف تمثل عنصراً لا غنى عنه في تصدي المجتمع الدولي لهذا الخطر. وتستهدف مكافحة التطرف العنيف الحد من عمليات التجنيد للإرهاب بالإقلال من التعاطف والتأييد إزاء التطرف العنيف عن طريق بناء القدرة على الصمود بين أكثر الطوائف تعرضاً لخطر التجنيد والتطرف العنيف؛ ومكافحة وسائل ودعاوى التطرف العنيف؛ ودعم وتنسيق الجهود الرامية إلى تحسين تفهم ظاهرة التطرف العنيف؛ وبناء القدرة على مكافحة التطرف العنيف في الدول الشريكة والمجتمعات المدنية. وتتسم جهود مكافحة التطرف العنيف، باتباع نهج عريض "يشمل المجتمع برمته"، بأهمية حيوية في مجال الحد من تجنيد الأعضاء ومواجهة احتياجات المقاتلين الإرهابيين الأجانب العائدين (لضمان ألا يتطرفوا لارتكاب أعمال العنف في أوطانهم، أو في بلدان أخرى). ويجدر بالمجلس أن يدمج الممارسات الجيدة الناشئة فيما يتعلق بمكافحة التطرف العنيف في تصديه لخطر المقاتلين الإرهابيين الأجانب وأن يشجع على تخصيص الموارد لهذه الجهود.

ومثال ذلك، أنه يمكن للمجلس أن يسلط الضوء على: آليات المجتمع المحلي لمكافحة التطرف العنيف (مثل تصعيد أدوار المجتمع المحلي، والنساء وضحايا الإرهاب في مكافحة التطرف العنيف)؛ ومشاركة المجتمع المحلي وأعمال الشرطة الموجهة للمجتمعات المحلية؛ والتأهيل؛ وإصلاح السجون؛ والتعليم؛ وبرامج التوعية العامة للحد من الانجذاب إلى التجنيد والتطرف لارتكاب العنف.

تعزيز المشاركة المتعددة الأطراف بشأن المقاتلين الإرهابيين الأجانب

عملا على تعزيز مشاركة الأمم المتحدة في هذا الميدان، ينبغي للمجلس أن يطلب إلى هيئات مكافحة الإرهاب الرئيسية التابعة له - المديرية التنفيذية للجنة مكافحة الإرهاب وفريق الدعم التحليلي ورصد تنفيذ الجزاءات - أن تركز على التهديد الذي يشكله المقاتلون الإرهابيون الأجانب، بعدة سبل منها تقييم الجهود الوطنية المبذولة لتطبيق الالتزامات القانونية الدولية القائمة لمكافحة هذا التهديد. ويجدر بالجلس، كجزء من جهوده في هذا الصدد، أن يطلب إلى هذه الهيئات أيضا أن تقدم تقريرا إلى المجلس في غضون ستة أشهر، يتضمن تقييما للجهود الوطنية والمتعددة الأطراف وتوصيات لتوطيدها.

وخلال اجتماع القمة أيضا، ينبغي للمجلس أن يعزز التنسيق مع الهيئات الأخرى المتعددة الأطراف العاملة في هذا الميدان، مثل فرقة العمل المعنية بالتنفيذ في مجال مكافحة الإرهاب وكيانها الـ ٣١، ومركز الأمم المتحدة لمكافحة الإرهاب، ومكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة، والمنظمة الدولية للشرطة الجنائية. وثمة اجتماع وزاري للمنتدى العالمي لمكافحة الإرهاب من المقرر أن يُعقد إما قبل اجتماع مجلس الأمن مباشرة أو بعده - وسيشارك في رئاسته وزير خارجية الولايات المتحدة، جون كيري - سيتناول أيضا موضوع التهديد الذي يشكله المقاتلون الإرهابيون الأجانب، مما يتيح لاجتماع القمة الرفيع المستوى للمجلس أن يعزز ويحفز هذه المبادرة الرئيسية الأخرى المتعددة الأطراف وأن يكون تنويجا للجهود المبذولة على الصعيد العالمي.

اجتماع القمة المواضيعي الرفيع المستوى لمجلس الأمن في أيلول/سبتمبر

ينبغي للمجلس، سعيا إلى تحديد إطار مناقشاته في أيلول/سبتمبر، أن يطلب إلى الأمين العام أن يحيطه علما بنطاق المشكلة التي يمثلها المقاتلون الإرهابيون الأجانب، وبآثارها على النزاعات الجارية والجهود التي تبذلها الأمم المتحدة للتصدي لها. وينبغي أن يدعى بعدئذ إلى التكلم رؤساء الحكومات الأعضاء في مجلس الأمن (لا يدعى للتكلم أي ممثلين آخرين للدول الأعضاء).

وقد يود أعضاء المجلس تناول الأمور التالية:

- التحديات المحددة التي يواجهونها في تأمين حدودهم من المقاتلين الإرهابيين الأجانب وفي محاكمة الأفراد الذين يسعون إلى الانضمام إلى منظمات إرهابية؛
 - الدروس المستفادة وأفضل الممارسات بشأن مكافحة التطرف العنيف وطرائق حشد الموارد لمكافحة التطرف العنيف؛
 - المجالات التي يمكن أن يتمتعوا فيها بمقدرة خاصة على مساعدة الآخرين على تحسين أمن الحدود أو تقديم المساعدة في التصدي لخطر المقاتلين الإرهابيين الأجانب ومكافحة التطرف العنيف؛
 - الآراء المتعلقة بقدرة الأمم المتحدة والمنظمات الإقليمية ودون الإقليمية على دعم مقدرة الدول على معالجة مشكلة المقاتلين الإرهابيين الأجانب.
- وسيعمد مجلس الأمن، كمتابعة لهذه المناقشة، إلى معاودة النظر في هذه المسألة في غضون ستة أشهر.